تحالف الأقوياء على المحك

قانون العفو العام، قانون بنكهة سياسية

□ بغداد- حسام علي

قانون سياسي الأبعاد والمحتوى، ظاهراً يرمي إلى تفعيل المصالحة الوطنية وباطناً يبدو وكأنه كُيّفَ لتنفيذ اتفاق سياسي مسبق عقد بين كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري (الجهة التي اقترحت القانون ودفعت به إلى القراءة الأولى) وائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي، القانون هو أحد أبرز بنود الاتفاق الذي أبرم بين الطرفين ،وبموجبه دعم الصدريون ترشيح المالكي للولاية الثانية،

ومن هنا تبرز أهمية وحساسية القانون المفرطة، فكتلة المالكي لايبدو أنها تبتغي فتح جبهة صراع سياسي أخرى مع الحليف الأقوى وهي التي تتهم بالتسويف والمماطلة بتفيذ التزاماتها السياسية مع شركائها وحلفائها السياسيين، في المقابل لا يبدو طريق تشريع القانون سالكاً برغم التصويت على تمريره من حيث المبدأ داخل قبة البرلمان عقب إتمام القراءة الأولى في شهر رمضان الماضي،بسبب البعد السياسي الذي يكتنفه القانون،فأغلب القوى النيابية ترى أن القانون لايرمي إلى تفعيل المصالحة الوطنية بل هو تجسيد لاتفاق سياسي بين كتلتين، النائب عن ائتلاف العراقية ورئيس لجنة حقوق الإنسان سليم عبد الله الجبوري يبدي خشية ائتلافه من تكييف القانون سياسيا وجعله مفصلا لفئة سياسية معينة دون الأخذ بنظر الاعتبار الآثار السلبية التي قد يخلفها تنفيذ القانون،ويضيف " الخشية الأكبر هو أن يكون القانون مفصلا على حالات محددة ويعكس تصورات أطراف سياسية معينه ولايشمل حالات قد تكون أكثر استحقاقاً لأن تشمل بالعفو بسبب عدم وضوح النصوص القانونية وما نخشاه أيضا هو مطاطية النصوص الواردة في المسودة الحالية بحيث يتم إجهاضها عند التنفيذ كما حصل في قانون العفو العام السابق الذي شرع في عام ٢٠٠٦ فيجب أن يكون القانون مركزا ومنصفا وهذا ماسوف نعمل عليه في لجنة حقوق الإنسان ".

وكان مجلس النواب قد كلف اللجنة القانونية بالتنسيق مع لجنة حقوق الإنسان النيابية لإجراء تعديلات حول مسودة القانون قبل إخضاعه للقراءة الثانية.

وتقع مسودة القانون التي قرئت قراءة أولى على ثمان موادركزت أغلبها على توصيف الجرائم التي ستستثنى من قانون العفو العام حيث يرد نص المادة الأولى،على أن "يعفى عفوا عاما وشاملا عن العراقيين المدنيين والعسكريين الموجودين داخل العراق وخارجه، المحكومين بالإعدام أو السجن المؤبد أو المؤقت أو الحبس سواء كانت أحكامهم حضورية أم غيابية اكتسبت الدرجة القطعية أم لم تكتسب ".

ويستثني مشروع القانون المتورطين في جرائم القتل العمد والاتجار بالمخدرات والزنى بالمحارم، كما يعمد إلى توصيف مرتكبي الجرائم الإرهابية على أنهم أولئك المنتمون إلى منظمات إرهابية مصنفة محليا ودوليا.

ويبدي ائتلاف دولة القانون تحفظاً حول اغلب ماجاء في مسودة القانون حيث يقول نائب رئيس اللجنة القانونية النائب عن ائتلاف دولة القانون عادل المالكي " في العراق لايوجد لدينا جماعات إرهابية مصنفة وفق القانون المحلي، لذلك نستند إلى التصنيف الدولي،وبالتالي لاتوجد جماعة إرهابية ناشطة في العراق سوى تنظيم القاعدة،وهذا يعني أن العفو سيشمل جماعات إرهابية أخرى مارست الأعمال الإرهابية ولم تنتم إلى تنظيم القاعدة، مضيفاً: يجب تعديل تلك المادة وجعل المرجع القانوني لها قانون الإرهاب رقم (١٣) لسنة ألفين وخمسة لنضمن عدم استثناء الإرهابيين عموما "

وتبرز الإشكالية التي تبدو عميقة بين ائتلاف دولة القانون والكتلة الصدرية حول توصيف الجرائم المستثناة من شمولها بقانون العفو،حيث إن بعض أتباع التيار الصدري قد أدينوا فعلا بجرائم إرهاب وفقا لقانون الإرهاب رقم (١٣) ما يدخل الكتلتين معا " دولة القانون والصدريين " في مأزق قانوني حيال تطبيق الاتفاق السياسي المبرم.

ويقول النائب عن كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري جواد الشهيلي " الوضع السياسي الحالي في العراق هو بأمسّ الحاجة لتفعيل المصالحة الوطنية وتنقية الأجواء السياسية، وقانون العفو العام هو أحد ركائز تفعيل المصالحة الوطنية، كتلة الأحرار مصرّة على دعم تمرير القانون ولم نتلق أي اعتراض على تمرير القانون من قبل القوى النيابية الأخرى،الاعتراض يتركز غالبا على تعديل بعض الفقرات،غير أن جوهر القانون لابد من أن يمرر، ولابد من أن نمنح الفرصة للمعتقلين والسجناء بالمساهمة في بناء بلدهم " وإزاء الخلاف حول توصيف الجرائم المستثناة من العفو العام يضيف الشهيلي " يجب إسناد المهمة إلى المتخصصين والقانونيين في إجراء التعديلات، ولايحتاج أحد إلى التفكير كثيرا إذا ما سئل عن الجهات التي ارتكبت جرائم إرهابية بحق الشعب. وباختصار فإن تنظيم القاعدة والتنظيمات المنتمية إليه هي وحدها التي قامت بتهديد أمن المجتمع وارتكبت جرائم بحق الشعب على مدى السنوات الماضية،والمسودة كما ترون تستثني أولئك المجرمين من العفو "

وعلى الرغم من أن ائتلاف دولة القانون لم ينكر الاتفاق السياسي المبرم مع الكتلة الصدرية الذي أقر تشريع قانون العفو العام والذي كان أساسا لدعم الأخيرة لترشيح المالكي لولاية ثانية،غير أنهم أشاروا إلى أن الاتفاق تحدث عن مبادئ عامة ولم تبحث حينها تفاصيل وآليات تنفيذ الاتفاق،حيث يقول النائب عن ائتلاف دولة القانون عباس البياتي " الاتفاقات السياسية يجب أن تدعم بآليات لتنفيذها، الأمر الذي لم يبحث مع الصدريين حينها،وعلى الرغم من الاتفاق المبدئي بدعم تمرير القانون لكن ائتلاف المالكي لا يمكن له أن يقبل بقانون يؤثر سلبا على امن المجتمع ويكون سبباً لزعزعة الأمن، القانون يحتاج إلى تعديلات جوهرية وسيخضع إلى التعديل الذي سيطول أغلب مواده،وإذا لم يحدث ذلك فمن الممكن القول إن دولة القانون ستقف ضد تشريع القانون "

ومن الواضح في مسودة القانون بأن المشرع لم يتوخّ الدقة في توصيف المشمولين والمستثنين كما لم يعر أهمية لإحداث التوازن بين الضحية ومرتكب الجريمة سوى الإشارة إلى استثناء المحكومين أو الموقوفين في جرائم لم يقع الصلح فيها أو التنازل من ذوي المجني عليه أو المدينين للدولة أو لأفراد حتى يسددوا ما بذمتهم من دين دفعة واحدة أو على أقساط.

وتشددت النائبة عن التحالف الكردستاني وعضوة لجنة حقوق الإنسان أشواق الجاف على أهمية أن يحدث القانون توازنا بين الضحية والجاني وتضيف " في لجنة حقوق الإنسان لدينا رؤية خاصة حيث يجب إحداث التوازن المطلوب بين الجاني والضحية لأن في ذلك أثرا سلبيا على المجتمع على اعتبار إن الضحية سيفقد الثقة بالعدالة الاجتماعية ويضطر إلى إعادة حقه بنفسه،وهذا الأمر سيحدث نزاعا مسلحا بين ذوي المجني عليه والجاني

◆ القانون يحتاج إلى تعديلات جوهرية ◆

الإشكالية التي تبدو عميقة بين ائتلاف دولة القانون والكتلة الصدرية حول توصيف الجرائم المستثناة من شمولها بقانون العفو

من الواضح في مسودة القانون بأن المشرع لم يتوخّ الدقة في توصيف المشمولين والمستثنين

المطلق سراحه "

وتبدو رؤية لجنة حقوق الإنسان غير متاحة في الوقت الحاضر على الأقل،على اعتبار إن نماذج المستثنين وفق القانون من مرتكبي الجرائم الخطيرة وحتى المدانين بالمؤبد والإعدام،وفي هذا الصدد يحذر الخبير والباحث في العدالة الانتقالية إياد الملاح من خطورة تشريع القانون وما سيترتب من آثار بعد تنفيذه ويضيف " لاتزال الكثير من الملفات الجنائية غير محسومة إلى الآن وبخاصة ما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان خلال مرحلتي ما قبل ألفين وثلاثة وما بعدها، وعليه لابد من اعتماد ستراتيجية العدالة الجنائية في معالجة هذه الملفات ووضع التدابير التي تمنع تكرار هذه الانتهاكات، وهذا يتطلب تشكيل لجان تقصي الحقائق التي تأخذ على عاتقها جمع الأدلة والوثائق وحصر أعداد الضحايا والجهات المسؤولة عن الانتهاكات، ويعقبها تشكيل المحاكم المختصة لمحاكمة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان.

كما لابد من اعتماد ستراتيجية جبر الضرر وتعويض الضحايا ورد الاعتبار لهم ماديا ومعنويا قبل الشروع في إصدار أو تشريع قانون العفو العام. وان تشريع هذا القانون دون اعتماد الستراتيجيتين المشار إليهما يترك أثره السلبي على الضحايا."

كما يحذر الملاح من مغبة الإصرار على تسييس ملفات المتهمين بانتهاك حقوق الإنسان خلال مرحلة النزاع المسلح ويقول "معالجة إرث الانتهاكات خلال المرحلة الانتقالية وعلى وفق آليات العدالة الانتقالية يجب ألا تحمل في طياتها أية أبعاد سياسية قد تؤدي إلى إحداث خلل في الفلسفة العامة التي وجدت من اجلها العدالة الانتقالية والتي تقوم على معالجة إرث الانتهاكات ووضع التدابير القانونية لمنع تكرارها."

وتعتزم اللجنة القانونية تنظيم جلسات استماع تضم خبراء قانونيين وخبراء في حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية تمهيداً لإجراء تعديلات على مسودة القانون الحالية.

ويستبعد رئيس اللجنة القانونية في مجلس النواب خالد شواني أن يتم الاتفاق على تمرير القانون في الفصل التشريعي الحالي لما يحتويه القانون من هفوات قانونية في التركيب التشريعي وما تكتنفه تلك الهفوات من أبعاد سياسية حيث يقول " القانون حساس جدا خصوصا إن المستثنين بالعفو هم أولئك المدانون بارتكاب جرائم خطيرة من قبل القضاء وأدينوا بعد توافر الأدلة الجنائية،لذلك لايمكن أن يمرر القانون كيف ما اتفق لأن ذلك سيؤثر بشكل مباشر على امن المجتمع كما أن تعديله سيصطدم بإرادة سياسية صلبة". كما تشمل مسودة قانون العفو العام مرتكبي جرائم التزوير بالعفو العام وهو الأمر الذي سينطبق على اغلب السياسيين وكبار الموظفين المتهمين بتزوير شهاداتهم الدراسية، ويبدو أن مجلس النواب سيتغاضى بشكل أو بآخر باستثناء المزورين من العفو،ويقول النائب المستقل صباح الساعدي " إن قانون العفو العام هو قانون سياسي بامتياز وأريد له أن يستثني مرتكبي الجرائم السياسية،وحتما سيصرّ المجلس على الإبقاء على شمول المزورين،لأن أغلب الموظفين الكبار في الدولة يحمل شهادات مزورة وهذا الأمر سيؤثر سلبا على أداء المؤسسة التنفيذية المنهكة أصلا "

وزارة العدل انضمت هي الأخرى إلى جانب المحذرين من خطورة تشريع قانون العفو العام،حيث حذر وزير العدل حسن الشمري في مؤتمر صحفي قائلاً " إن تمرير قانون العفو العام في مجلس النواب بصيغته الحالية ستكون له تبعات سلبية على البلاد،إذ انه سيطلق سراح الكثير من الإرهابيين "

ويضيف الشمري " وزارة العدل قدمت إلى مجلس النواب ١١ اقتراحاً لتعديل القانون تتضمن ملاحظات قانونية " كما دعا الشمري إلى إخضاع القانون لدراسة معمقة في مجلس شورى الدولة لإجراء تعديلات عليه تضمن عدم الإضرار بأمن البلاد.

وفي ظل إصرار الكتلة الصدرية التي تعد الوتد الساند لحكومة المالكي على تمرير القانون فإن ائتلاف دولة القانون يجد نفسه منزويا بين مطرقة التوافق السياسي الذي أقحم نفسه فيها للفوز بولاية ثانية وبين سندان المشكلات التي ستترتب على السلطة التنفيذية عند تشريعها وتنفيذها، ويرى مراقبون أن ائتلاف المالكي سيسعى جاهدا إلى كسب الوقت قبل أن يخضع القانون إلى القراءة الثانية لتحييد الكتلة الصدرية ما أمكن خلال العواصف السياسية المقبلة والمتمثلة بحزمة اتفاقيات أربيل بين دولة القانون من جهة وائتلافي القوى الكردستانية والعراقية من جهة أخرى،فضلا عن ضغط الشارع المتنامي احتجاجاً على سوء الخدمات وبطء الحكومة في معالجة المشكلات الرئيسة، مأزق قد يعصف مجدداً بالتحالفات السياسية الحالية.

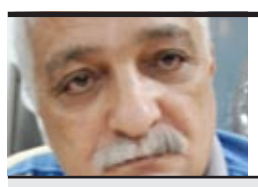

كتابة على الحيطان

■ عامر القيسي

ameralmada@yahoo.com

الاختطاف الأنيق.. سيارة إسعاف

الاختطاف السياسي عادة ما يكون بسيارات سريعة ومظللة ومعروفة لدى الجمهور في أغلب الأحيان في الأنظمة الاستبدادية نتيجة خبرة الجمهور وحدسهم من وجوه الراكبين ومن تناقل حالات خطف متنوعة تتداول شفاها،ومن هذا التداول وصف سيارة الأمن ووجوه راكبيها ، وعلى ما أذكر فقد كانت سيارات الأمن في السبعينات في العراق هي " الفولكس واكن" الألمانية، والتي يسميها الناس بـ " الركة " تشبيها بالسلحفاة، وكنت قد صدمت إحداها عندما كنت مراهقا أقود سيارة والدي خلسة، وقد لحقت بي " الفولكس واكن " حتى ادركتني، ويومها شبعت منهم ضربا وركلا حتى أنقذتني منهم امرأة، شاءت الصدف أنها تعرفنا عائليا، ومنذ ذلك اليوم حتى اللحظة لا أستطيع أن أنسى ضربهم المبرح لي، وتطور نوع سيارات الأمن مع تطور الأجهزة، فكانت سيارات الـ " لاندكروز " المخيفة في شوارعنا إبان الثمانينات، ثم الـ" مارسيدس " المظللة ".

قلنا إنا نسينا أو تناسينا رعب مثل هذه السيارات، لكننا في عهد العراق الجديد ولأن أجهزة أمننا لاتريد أن تكررماَسي الدكتاتوريات فقد تفتق ذهنها الإبداعي عن نوع من السيارات التي لاتثير الشبهة أولاً وتتمتع بتعاطف الناس معها فيفسحون لها الطريق لتنجز مهامها، إنها سيارة الإسعاف، وربما هذا اختراع سلطوي عراقي، تيمناً باختراعاتنا الأولى في العلم والمعرفة والقانون.و حسب الذي نعرفه فان سيارات الإسعاف لدينا استعملت للمرة الثانية في اختطاف ناشطين مدنيين وسياسيين من ساحة التحرير وحواليها. في بداية احتجاجات ساحة التحرير في المرّة الأولى وفي الجمعة الماضية المرّة الثانية، عندما اختطفت أجهزة الأمن الناشطة سناء الدليمي من تحت نصب الحرية. برافو!!

لن نتحدث عما تعرضت له الدليمي، لكننا بدأنا نشعر بالاطمئنان إلى أن نقل الناشطين واختطافهم لن يتم بعد الآن بصورة وحشية وبشعة كما كان يحصل في النظام الصدامي! لدينا الآن سادتي سيارات تليق بكرامتنا العراقية لأن رجال الأمن لن يضطروا إلى عصب عيوننا أو حنينا بقوة حتى أسفل المقعد الخلفي في ظروف غير إنسانية. وهذه تسجل لقواتنا الأمنية في التزامها بكامل شروط ومبادئ حقوق الإنسان. نعم هي وسيلة لاتتيح للخبثاء في منظمات العدل والعفو وحقوق الإنسان العالمية لأن ترمي بسهامها على انتهاكات حكومتنا حقوق الإنسان، إنها توفر لهم النقل اللائق، فالمختطف سيتمدد على ظهره، وهي وضعية مريحة إذا ما قيست بـ " الركة" و" الدفع الرباعي " هناك إذن متسع للراحة والاسترخاء قبل الوصول إلى المكان الذي لايعرفه غير أولي الألباب!

ليس امامنا امام هذا المنجز الا ان نصفق لصاحب هذه الفكرة العبقرية والنادرة التي ستشجعنا على الذهاب الى ساحة التحرير، التي ربما نكون من ركاب سيارة الاسعاف المزودة بكافة وسائل اسعافنا ان اصبنا أو صرخنا من آلامنا اليومية المتنوعة.

شكرا لان الحكومة ادركت اخيرة اننا بحاجة الى سيارة اسعاف انيقة تنسينا للحظات ان الحكومة بحاجة الى الف سيارة اسعاف!!

مسودة قانون العفو العام